الأمم المتحدة

A/66/779/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
26 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٤٦ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير شامل عن تنفيذ المشروع التجريبي المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير الشامل لمكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تنفيذ المشروع التجريبي المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٣ (A/66/755). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في هذا التقرير، بممثلي المكتب، الذين قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وصدر التقرير بناء على طلب الجمعية العامة لتقرير شامل عن المشروع التجريبي، الذي نُفّذ في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بشأن مراكز التحقيق في نيروبي وفيينا ونيويورك. وتضمن التقرير تقييما للمشروع التجريبي، بما في ذلك معلومات عن توزيع الموارد، وإدارة القضايا، وتحليل حجم القضايا، والفعالية والكفاءة بوجه عام، والتقييم النوعي والدروس المستفادة.

040512 030512 12-32548 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – معلومات أساسية

قرارات الجمعية العامة ٥٧/٣١٨ و ٦١/٢٧٥ و ٦١/٢٧٩

٣ – تذكّر اللجنة الاستشارية بأنها طلبت إلى الأمين العام، في تقريرها عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، إعداد تقرير عن تجربة المنظمة مع المحققين المقيمين في بعثات حفظ السلام، بما في ذلك مقترحات وخطط مستقبلية تعرض على اللجنة لاستعراضها في سياق ميزانيات حفظ السلام. وطلبت اللجنة أيضا دراسة مختلف الخيارات المتاحة، بما في ذلك النُّهج الإقليمية، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين مثل الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة (انظر A/56/887، الفقرة ٥٥).

٤ – وكما هو مطلوب، أصدر الأمين العام تقريرا يصف فيه تجارب المحققين المقيمين في بعثات حفظ السلام ويدرس الخيارات الإقليمية. وأشار التقرير إلى أن إدارة بعثات حفظ السلام رحبت بالمحققين الدائمين بوصفهم وسيلة لحل المشاكل المحلية بطريقة سريعة وفعالة، بدون الحاجة إلى سفر محققين من نيويورك، لكن الافتقار إلى الاستقلالية والتحكم حُدّد على أنه يمثل عاملا سلبيا في هذا الصدد (انظر A/57/494، الفقرتان ١٤ و ١٥). وبالمقابل، سيكون المحققون الإقليميون في نيروبي وفي جنيف أو فيينا على قرب معقول من البعثات، ويكون باستطاعتهم الاستجابة في الوقت المناسب، وتكون لديهم الاستقلالية المطلوبة (انظر A/57/494، الفقرات ١٩ إلى ٢٦). وخلص الأمين العام إلى أن تنسيب محققين إقليميين في نيروبي أو جنيف أو فيينا سيكون أكثر كفاءة من الترتيب الحالي المتمثل في استخدام نيويورك قاعدة للعمليات (انظر A/57/494، الفقرة ٣٤).

٥ – ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٥٧/٣١٨، على إنشاء ثماني وظائف في شعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، على أن تُقسّم بالتساوي بين المكتبين الإقليميين في فيينا ونيروبي، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا عن الحالات التي قام المحققون الإقليميون بتجهيزها.

٦ – وقام مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقريره عن السنة الأولى لتجربة تعيين محققين إقليميين في فيينا ونيروبي (A/59/546)، بتحليل الحالات التي نُظر فيها والسفر في مهمات رسمية انطلاقا من المركزين الإقليميين. ووفقا لهذا التحليل، فإن مزايا المركزين الإقليميين تشمل انخفاضا في تكاليف الحالة الواحدة وفي مدة السفر بالمقارنة بالتحقيقات التي يتولاها موظفو المقر. غير أن التقرير أفاد أن المحققين الإقليميين، على خلاف المحققين المقيمين، يعوزهم الإلمام المفصل بفرادى البعثات. وأشار التقرير إلى أن البعثات الكبيرة

والأكثر تعقيدا تتطلب أن يكون المحقق أقرب منالا لتيسير الاستعانة به، وأن مديري بعثات حفظ السلام يشددون على أهمية المشورة غير الرسمية التي يمكن للمحققين الإقليميين تقديمها بسرعة (انظر A/59/546، الفقرات ٣٥ إلى ٣٨). ونتيجة لذلك، خلص التقرير إلى أن خير سبيل هو الجمع بين المحققين المقيمين والمحققين الإقليميين.

٧ - وطلبت الجمعية العامة بعد ذلك تقريرا عن مهام شعبة التحقيقات بمكتب خدمات الرقابة الداخلية وهيكلها وأساليب عملها بغية تعزيز مهام التحقيق (انظر القرار ٦١/٢٧٥)، وتقريرا شاملا عن نتائج الفحص الجاري لعبء قضايا التحقيق وترشيده وعن نتائج الاستعراض العام لقدرات الشعبة (انظر القرار ٦١/٢٧٩).

٨ - وقام مكتب خدمات الرقابة الداخلية، عقب استعراض أجراه خبير خارجي لشعبة التحقيقات التابعة للمكتب، بإصدار تقرير اقترح فيه إدخال تحسينات في ثلاثة مجالات، هي: فعالية القيادة والإدارة؛ والاستراتيجيات والإجراءات التشغيلية؛ وتحقيق المستوى الأمثل من حيث الهيكل والموقع (انظر A/62/582 و Corr.1، الفقرة ١٥). وفي إطار مقترحات إعادة الهيكلة، اقترح المكتب نقل المحققين من بعثات حفظ السلام إلى أحد المراكز الإقليمية الثلاثة الواقعة في نيويورك وفيينا ونيروبي. وأشار التقرير إلى أن المحققين سيشغلون نفس أماكن العمل في إطار مجموعة أكبر، بما يكفل توافر ما يلزم من مهارات محددة في قضية بعينها في الوقت الذي يظلون فيه على مقربة من بعثات حفظ السلام بحيث يستطيعون الاستجابة لأي احتياجات ماسة في غضون بضعة أيام عمل. ويتوقع أن يكفل هذا الهيكل الاستفادة إلى أقصى حد من وقت المحققين وخبراتهم، وذلك بتوجيههم إلى القضايا التي تنطوي على أخطار كبيرة ضمن نطاق صلاحيات المركز الإقليمي، بدلا من الاقتصار على القضايا التي ترد في إطار بعثة معينة من بعثات حفظ السلام. ومن الميزات الأخرى المذكورة أن الموظفين سيعملون في بيئة أكثر مواتاة للتفاعل المهني مع الزملاء، وسيتمكنون من الاستفادة من تدريب ودعم فعالين من حيث التكلفة، وأنه ستكون هناك إدارة أكثر فعالية للقضايا وإشراف أكثر فعالية على التحقيقات. وعلاوة على ذلك، أشار التقرير إلى أن إعادة الهيكلة ستمكن من تحقيق وفورات في التكلفة عن طريق خفض الملاك الوظيفي بـ ١٨ وظيفة (انظر A/62/582 و Corr.1، الفقرات ٤٧-٥٥).

٩ - وأوصت اللجنة الاستشارية بإجراء تحليل مفصل وتقديم مبررات أوفى بشأن إعادة الهيكلة المقترحة لشعبة التحقيقات (انظر A/62/7/Add.35، الفقرة ٢٣)، وأقرت الجمعية العامة هذه التوصية في قرارها ٦٢/٢٤٧. وأُدرجت بعد ذلك تفاصيل مقترح إعادة الهيكلة، بما في ذلك نقل الموارد من البعثات إلى المراكز الإقليمية، في ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (A/63/767 و Corr.1).

١٠ - وبعد استعراض الميزانية المقترحة، أوصت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بالموافقة على خطة إعادة هيكلة شعبة التحقيقات على أساس أن الميزانية ستخفَّض بمقدار ٠٠٠ ٩٥٥ دولار رغم زيادة حجم القضايا (انظر A/63/703، الفقرة. ٣١). ووافقت اللجنة الاستشارية أيضا على إعادة الهيكلة المقترحة (انظر A/63/841).

ثالثا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٣

١١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٧/٦٣، عدم الأخذ بالهيكل المقترح المستند إلى النهج الذي يقضي بإنشاء مراكز إقليمية، وقررت عوض ذلك القيام، على أساس تجريبي في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بتعيين مراكز للتحقيق في نيروبي وفيينا ونيويورك، مع الإبقاء على محققين مقيمين في بعض عمليات حفظ السلام. وطلبت تقريرا أوليا عن حالة تنفيذ المشروع التجريبي، يليه تقرير شامل يقدَّم في سياق ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، بعد إجراء مشاورات كاملة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي أن يحتوي التقرير الشامل على ما يلي: (أ) تحليل نوعي كامل لمدى تنفيذ مشروع السنوات الثلاث التجريبي، بما في ذلك الدروس المستخلصة في هذا الشأن؛ (ب) وعرض واضح وشفاف للهيكل الحالي للبعثات الميدانية ولهيكل المشروع التجريبي، والجوانب التي يشملها كل منهما؛ (ج) وتحليل شامل للتكاليف والفوائد، يشمل مدى فعالية وكفاءة هيكل المشروع التجريبي استنادا إلى فرضيات دقيقة، بما في ذلك تحليل لمنحى التحقيقات في البعثات الميدانية على المدى البعيد؛ (د) والمبررات التامة لجميع عمليات نشر موظفي التحقيقات والموارد الخاصة بها، ومدى قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تلبية متطلبات المهام المتغيرة باستمرار؛ (هـ) وآخر المعلومات الكاملة عن ملاك الموظفين ومعدل شغور الوظائف والمهام في الوقت الحاضر (انظر القرار ٢٨٧/٦٣، الفقرات ٣٧ إلى ٤٠).

١٢ - وأشار تقرير أولي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تنفيذ المشروع التجريبي إلى أن تخصيص الموارد لا يلبي على نحو كامل المتطلبات التنفيذية أو الجغرافية للتحقيق، ذلك أن المشروع خصص مناصب للبعثات بمعدل محقق واحد إلى ثلاثة محققين، في حين خصصت لفيينا مناصب تتجاوز من حيث الأقدمية والعدد كلا من الاحتياجات الإدارية والتنفيذية. ووفقا للتقرير الأولي، يمكن تعزيز الإنتاجية عن طريق نشر محققين مقيمين (انظر A/65/765، الفقرات ١٩-٢٣). وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتقرير (انظر A/65/827)، وأقرت الجمعية العامة هذه التوصية في قرارها ٢٩٠/٦٥.

١٣ - واستجابة للقرار ٢٨٧/٦٣، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريره الشامل عن تنفيذ المشروع التجريبي (A/66/755). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجموع الميزانية المخصصة لمهام التحقيق في إطار المشروع التجريبي يبلغ ٢٦,٨٤ مليون دولار، ويتألف من ٨,٥٢ مليون دولار للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٨,٨٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ و ٩,٤٧ دولار للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وتتألف وظائف حساب الدعم المخصصة للمشروع، وعددها ٥٧ وظيفة، من ٤٣ وظيفة من الفئة الفنية و ١٤ وظيفة من وظائف خدمات الدعم (انظر A/66/755، الفقرة ١٢).

١٤ - وأفاد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه تلقى ما مجموعه ١ ١٥١ قضية - أُحيلت ٣٤٨ قضية منها لمحققي المكتب بينما أُعيدت ٣٤٥ قضية إلى البعثات - وفصّل عدد القضايا الواردة وتلك التي حقق فيها المكتب، حسب البعثات والفئات. والبعثات السبع التي يوجد فيها محققون مقيمون خلال الفترة التجريبية هي: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ووُصف التحليل بأنه يعكس اتجاها تنازليا في عدد القضايا المبلَّغ عنها (انظر A/66/755، الفقرات ٢٤ إلى ٣٣).

المحققون المقيمون

١٥ - وفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإن المحققين المقيمين يوفرون المزايا التالية: تحسين وقت الاستجابة للمسائل المبلغ عنها؛ ومراقبة بيئة البعثات؛ وجمع المعلومات الخاصة بكل قضية؛ وبناء الثقة في عملية التحقيق؛ وإتاحة إمكانية الوصول إلى المحققين والتشاور معهم لإدارة بعثات حفظ السلام. وفي حين يرتبط وجود المحققين بارتفاع معدل حدوث الانتهاكات المبلغ عنها، فإن المكتب يعتبر ذلك نتيجة لإمكانية وصول موظفي البعثات إلى المحققين (انظر A/66/755، الفقرتان ٣٥ و ٥١).

١٦ - غير أن التقرير أشار إلى أن استقدام محققين مقيمين يطرح تحديا كبيرا، ذلك أنه في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغ متوسط معدل الشغور الشهري ٤٤ في المائة في الوظائف الـ ١٥ المخصصة للبعثات، في حين بلغ متوسط معدل الشغور الشهري في المراكز ٣٠ في المائة (انظر A/66/755، الفقرة ٤١). وتشير الفقرة ٦٠ من تقرير المكتب إلى أن هناك اتجاها تنازليا في معدلات الشغور الحالية. وعند الاستفسار عن الوضع الحالي للشواغر، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن معدل الشواغر الشهري

للبعثات، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، بلغ ٣٣ في المائة، مقارنة بـ ٢١ في المائة في فيينا ونيروبي (مع عدم وجود شواغر في نيويورك). وأفاد التقرير أنه نتيجة لمعدلات الشغور، تولى معالجة معظم القضايا موظفون من المراكز الإقليمية، وهو ما يبين أنه يمكن التعامل مع حجم القضايا من أي من المكانين وأن العامل الأهم هو امتلاك القدرة على نشر محققين مؤهلين (انظر A/66/755، الفقرة ٤٩).

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، أفاد التقرير أن متوسط فترة الاحتفاظ بالمحققين في البعثات بلغ ١٣ شهرا، مقارنة بـ ١٩ شهرا في المراكز. وذكر التقرير أنه من مجموع ميزانية حساب الدعم البالغة ١٧,٣٧ مليون دولار لأول سنتين من المشروع التجريبي، لم يستخدم سوى ٦٨,٦ في المائة (١١,٩٢ مليون دولار)، ويعزى ذلك أساسا إلى الشواغر (انظر A/66/755، الفقرة ٤١).

١٨ - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الانخفاض الطفيف في معدلات شغور وظائف المحققين سواء في بعثات حفظ السلام أو في مراكز التحقيق الإقليمية، ولكنها ما زالت تعتبر معدل الشغور عاليا. وتتوقع اللجنة أن يستمر التقدم المحرز فيما يتعلق بمعدلات الشغور، وتحث مكتب خدمات الرقابة الداخلية على كفالة ملء كل الوظائف الشاغرة المتبقية في أقرب وقت ممكن.** وتعلّق اللجنة كذلك على حالة الشواغر في مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريرها عن ميزانية حساب الدعم (A/66/779).

١٩ - ومن العيوب الأخرى التي ينطوي عليها وجود محققين مقيمين الحاجة إلى استخدام موارد تكميلية لكفالة وجود محققيْن على الأقل في جميع المقابلات، إضافة إلى الخطر الذي يشكله وجود محقق واحد في بعثة ما على استقلالية التحقيق. ولذلك يوصي المكتب بأن تتضمن كل وحدة من وحدات التحقيق في البعثات ثلاثة محققين على الأقل (انظر A/66/755، الفقرة ٥٤-٥٧).

المراكز الإقليمية

٢٠ - فيما يتعلق بمراكز التحقيق، ذكر التقرير أن مراكز التحقيق المزودة بموارد كافية، مع قرب موقعها الجغرافي، توفر دعما ضروريا للمحققين المقيمين، وأن المحققين في المراكز قادرون على تخصيص وقت أكبر للتحقيقات عوض الأنشطة غير التشغيلية، ويتمتعون بالمرونة اللازمة للاستجابة للتغيرات في حجم القضايا (انظر A/66/755، الفقرة ٥٨). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن تحليل الكشوف الزمنية الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية كشف أن المحققين في البعثات يكرسون ٥٧ في المائة من وقتهم المتاح للمسائل التشغيلية (عوض المسائل الإدارية)، مقارنة بـ ٦٤ في المائة لنظرائهم في المراكز.

وخلص التقرير إلى أن المراكز الإقليمية ستشكل ركيزة لأعمال التحقيقات وتتولى تنفيذها حيثما لا تكون هناك قدرة مقيمة (انظر A/66/755، الفقرة ٦٧).

٢١ - وفيما يتعلق بإنشاء مكتب في عنتيبي بأوغندا، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن المحققين الموجودين في عنتيبي سيكون بإمكانهم الاستفادة من الرحلات الجوية للأمم المتحدة للسفر إلى بعثات حفظ السلام المجاورة (بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور) التي يرد منها ٥٠ في المائة من عدد القضايا التي يعالجها المكتب فعليا، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج وتحقيق وفورات في التكاليف، رغم أن ذلك سيتطلب نقل عدد كبير من وظائف المحققين الممولة من المساعدة المؤقتة العامة من نيروبي إلى عنتيبي (انظر A/66/755، الفقرة ٤٢). **وتطلب اللجنة الاستشارية من مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقديم تحليل أكثر تفصيلا بشأن اقتراح إنشاء مكتب في عنتيبي في إطار التقرير النهائي الموصى به في الفقرة ٢٥ أدناه.**

التدريب الخاص بمكتب خدمات الرقابة الداخلية

٢٢ - ذكر التقرير في الفقرة ٤٦ أن التدريب الخاص بمكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالتحقيق في السلوك المحظور في أماكن العمل على النحو الوارد في الوثيقة ST/SGB/2008/5 قد قُدِّم إلى ٢٢٣ موظفا من غير موظفي المكتب، غير أن هذا التدريب أوقف مؤقتا في انتظار تقييم تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن وظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة، وبسبب شعور وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بالقلق من أن توفير التدريب قد يتعارض مع مسؤولية المكتب في الحفاظ على الاستقلال التشغيلي. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه نظرا لكون المكتب مطالب بالحفاظ على الاستقلال التشغيلي من خلال عدم قبول أو تحمل مسؤولية الأنشطة التي قد تكون خاضعة لرقابته، فإن المكتب لا يمكنه أن يقدم التوجيه بشأن التدريب أو يكون مسؤولا عنه أو أن يصدّق على كفاءة الموظفين العاملين خارج نطاق سلطته المباشرة.

الاستعراضات الجارية

٢٣ - أشار تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا إلى المبادرات الجارية في المكتب في مجال إدارة التغيير، بما في ذلك استعراض هيكله التنظيمي وتعيين لجنة خبراء لتقييم إجراءات التحقيق، والجزاءات المفروضة على البائعين، وغير ذلك من المسائل (انظر A/66/755،

الفقرة ٦٥). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الاستعراض الجاري للهيكل التنظيمي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية والاستعراض السابق لهيكل شعبة التحقيقات، المشار إليه في الفقرة ٨ أعلاه، ويساورها القلق إزاء ما قد تخلّفه استعراضات متكررة من هذا النوع من أثر على استقرار المكتب. وتتوقع اللجنة أن يؤدي الاستعراض الحالي إلى هيكل تنظيمي نهائي وإلى جدول ثابت لملاك الموظفين. وتوصي اللجنة أيضا بأن يطلب من المكتب تقديم تقرير إلى الجمعية العامة بشأن نتائج استعراض هيكله التنظيمي والنتائج التي توصل إليها فريق الخبراء، بما في ذلك إجراءات التحقيق المتبعة.**

التشاور مع أصحاب المصلحة

٢٤ - عند الاستفسار عن المشاورات التي أُجريت مع أصحاب المصلحة، بناء على طلب من الجمعية العامة، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن نسخة من مشروع التقرير المتعلق بالمشروع التجريبي قد قُدّمت إلى رؤساء إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية، وإلى الممثلين الخاصين للأمين العام، وذلك طلبا لتعليقاتهم. وأُبلغت اللجنة أيضا أن المكتب تلقى ردودا من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية، ومن الممثلين الخاصين للأمين العام للصحراء الغربية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وقبرص وليبريا، ومن رئيس أركان ورئيس هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وطلبت اللجنة نسخا من التعليقات الخطية لأصحاب المصلحة، لكنها لم تتلق شيئا. **وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية إجراء مشاورات كاملة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بناء على طلب الجمعية العامة، من أجل فهم أثر المشروع التجريبي فهما كاملا. وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يأخذ في اعتباره كل الملاحظات الواردة من أصحاب المصلحة المعنيين عند إعداد التقرير النهائي الموصى به في الفقرة ٢٥ أدناه، وأن يحيل كل هذه الملاحظات إلى الجمعية العامة عند نظرها في التقرير النهائي.**

رابعاً - استنتاجات

٢٥ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه نظرا لتوقيت صدور تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وفقا للتكليف الصادر من الجمعية العامة وللإطار الزمني المحدد للمشروع التجريبي، فإنها لم تتمكن من إدراج النتائج التي توصلت إليها في سياق ميزانية حساب الدعم المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتشير أيضا إلى أن المكتب ذكر في تقريره أن النتائج الكاملة للمشروع التجريبي ستدرج في ميزانية حساب الدعم المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (انظر

A/66/755، الفقرة ٦٨). **وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المشروع التجريبي لا يزال قيد التنفيذ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ولذلك فإن التقرير الذي قدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يستفد من تقييم شامل لفترة المشروع التجريبي بأكملها أو من مشاورات كاملة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبناء على ذلك، فإن اللجنة تعتبر التقرير تقريرا مؤقتا، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة من المكتب تقديم تقرير نهائي عن المشروع التجريبي في سياق ميزانية حساب الدعم المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، على أن يشمل هذا التقرير تقييما كاملا للنتائج والاستنتاجات المستخلصة من التجربة المكتسبة خلال فترة المشروع التجريبي بأكملها، وتفاصيل عن المشاورات الكاملة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتفصيلا لكيفية استخدام الموارد خلال الفترة التجريبية.**